الأمم المتحدة S/2017/949

مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة موجهة من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، م. جواد ظريف، بشأن الوضع المروع للغاية في اليمن والحاجة الملحة إلى مواصلة خطة النقاط الأربع المقترحة بالفعل بغية التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة المأساوية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خوشرو
السفير
الممثل الدائم

151117 151117 17-20078 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم العاجل إلى الحالة المروعة للغاية في اليمن الناجمة عن العدوان، والاستهداف العشوائي للمدنيين، والحصار، وفرض معاناة لا تطاق على الشعب اليمني، الأمر الذي أسفر عن مجاعة غير مسبوقة وتفشي الكوليرا وانتشارها في ذلك البلد.

ولا تزال الحرب في اليمن، التي دخلت عامها الثالث، تزداد سوءا، دون أي نهاية وشيكة لها. كما أن الأحداث تنزلق بشكل خطير نحو فوضى عارمة من الدمار الشامل والمعاناة الإنسانية المأساوية، فيما أصبحت الحرب العدوانية نفسها مأزقاً لا سبيل للمعتدين إلى التخلص منه. وأسفر العدوان المستمر منذ أكثر من ٣٠ شهرا على اليمن الفقير أصلاً عن إزهاق أرواح الآلاف من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأدى إلى تدمير الهياكل الأساسية المدنية في اليمن، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والطرق ومصانع الأغذية ومحطات توليد الطاقة، مما حرم المدنيين من أبسط احتياجاتهم الأساسية. كما أدى منع وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن المنكوب بالمجاعة بالفعل والقرار ''بإغلاق جميع المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية'' إلى تفاقم الكابوس الإنساني في اليمن، وهذا ما قد يؤدي، على النحو الذي بيَّنه مسؤولون في الأمم المتحدة مؤخرا، إلى ''أكبر مجاعة يشهدها العالم منذ عقود طويلة''.

وتقع المساءلة الدولية عن ارتكاب جرائم الحرب وانتهاك القانون الدولي الإنساني على عاتق المعتدين الذين سعوا ويواصلون السعي نحو حل عسكري لهذه الأزمة، رغم محاولاتهم الرامية إلى تحويل اللوم وصرف الانتباه عن حربهم العدوانية. غير أنه بعد أكثر من عامين ونصف العام من الهجمات العمياء، كان من المفترض الآن أن يدرك مشعلو فتيل الحرب أن ''أزمة اليمن ليس لها حل عسكري''.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يتدخل بصورة أكثر فعالية وبقدر أكبر من المسؤولية من أجل وقف الحرب العبثية وفرض وقف لإطلاق النار، مع كفالة إيصال المساعدات الإنسانية، وإعادة السلام بشكل نهائي إلى هذا البلد عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية دون أي شروط مسبقة. وقد شددت جمهورية إيران الإسلامية، منذ بداية الأزمة، على أن السبيل الوحيد لإعادة إحلال السلام والاستقرار إنما هو السماح لجميع الأطراف اليمنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة للجميع، بمنأى عن أي تدخل أجنبي.

وأعتقد أنه كان علينا منذ وقت طويل أن ندرس وننفذ خطة النقاط الأربع التي اقترحتها في رسالتي المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الموجهة إلى سلفكم والواردة في الوثيقة S/2015/263، عقب بدء الحرب التي شنها التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن. ولا تزال اليوم هذه الخطة نفسها، المبينة أدناه، سارية بل ضرورة حتمية من أجل وضع حد لهذا الكابوس:

١ - وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الهجمات العسكرية فورا؛

٢ - إيصال المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة إلى شعب اليمن دون أي عراقيل؛

٣ - استئناف الحوار الوطني الذي يتعين أن يقوده اليمن ويتولّى زمامه، بمشاركة ممثلي جميع الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية؛

٤ - تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل الجميع.

وأنا على ثقة بأنكم سوف تستخدمون على وجه الاستعجال مساعيكم الحميدة بغية المساعدة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية وبدء حوار حقيقي على وجه السرعة لاستكشاف حل سياسي لهذه الأزمة المأساوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقف حكومة جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد للاستمرار في مساعدتكم والتعاون معكم ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على بدء حوار مجدٍ لمواصلة السعي إلى تفعيل خطة السلام الآنفة الذكر. ونعرب أيضا عن استعدادنا للعمل مع الأمم المتحدة من أجل الإسراع في إرسال المساعدات الإنسانية والطبية اللازمة لمن يحتاجها في اليمن.

(توقيع) محمد جواد ظريف